

فَنَحْوِيْدٍ وَدَمٍ . . . وَاسْمٍ وَأَخٍ . . . وهذه الأسماء المحذوف منها لا يكون مَحْذُفٌ إِلَّا حَرْفَ لَيْنٍ أَوْ حَرْفًا خَفِيًّا كحرف اللين نحو: الهاء والنون أو يكون مضاعفاً فيستثقل فيه التضعيف فيُحْذَفُ . . . أما: أَبٍ وَأَخٍ فلم يسكنوا أوائلها لثلاث تدخل ألف الوصل وهي همزة على الهمزة التي في أوائلها فيصير إلى اعتلال ثانٍ وأما: ابن واسم واست قُبِنِت على سكون أوائلها فدخلها ألف الوصل لسكون ما بعدها». (١٢)

واستدل أصحاب القول بزيادة حرف في الأصل الثلاثي على ما ذهبوا إليه بوجود تلك الأسماء متكونة من أصليين فقط في بعض اللغات السامية، نحو: كلمة (اسم) فهي في العبرية (شِم) sem وفي الآرامية (شما) šma والألف التي وقعت في آخرها هي أداة التعريف وليست من أصل الكلمة وفي الحبشية (سِم) sem وفي الأكادية (شُم) šumu. (١٣)

فلما كانت هذه الكلمة مؤلفة من أصليين فقط في اللغات المذكورة وهي لغات سامية، رجحوا أصلها الثنائي أيضاً في العربية؛ لأنها لغة سامية. أما القائلون بالأصل الثلاثي فعدوا تلك الأسماء ثلاثية الأصول في أصل الوضع ولم يكن الاستعمال دليلاً على ثنائيتها؛ لأن لفظها على حرفين وتمامها ومعناها على ثلاثة أحرف ويعود سبب سقوط الأصل الثالث إلى مجيئه ساكناً ثم مجيء التنوين بعده - كعلامة إعراب - وهو ساكن أيضاً، نحو قولهم: ضربوا بأيدي من حديد، ووقع ذلك في آخر الاسم فاجتمع ساكنان أحدهما: الحرف الثالث وهو الياء الأخيرة من (يد)؛ لأن أصلها (يَدِي).

والآخر: التنوين فهو ساكن؛ لذا وجب حذف أحد الساكنين فوق هذا الحذف على الحرف الثالث من (يَدِي) وهو الياء، وإنما امتنع حذف التنوين؛ لأنه علامة إعراب في الاسم، ولا يجوز حذفه.

(١٢) المقتضب ٢٢٤/١، والانصاف في مسائل الخلاف، المسألة ١٠٧، ٢/٧٣٨.

(١٣) فصول في فقه العربية ٣٤.